الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطوفونيا

**تسمية المقياس** : الحوكمة و أخلاقيات المهنة
**المستوى :** السنة الثالثة علم النفس العمل و التنظيم ( عن بعد)
**السداسي** :الخامس
**اسم ولقب الأستاذ** :بوحالة منصورية
**الرتبة :**استاذة محاضرة ب
**البريد الالكتروني**( الايميل المؤسساتي )mansouria.bouhalla@univ-Tlemcen.dz
**الحصة** : 2
**عنوان المحاضرة :** مبادئ الحكم الراشد

**مخطط الدرس**

- تمهيد
- مبدأ الفصل بين السلطات
- مبدأ إستقلالية القضاء
- مبدأ إستقلالية وسائل الإعلام
- الشفافية
- آلية الرقابة و المراقبة
- المشاركة المجتمعية
- خلاصة

**تمهيد :**

يعتبر الحكم الراشد مهم جدا في ادارة شؤون الدولة أو المؤسسة بطريقة تعزز الشفافية و الكفاءة و تحقيق العدالة وفق مجموعة من المبادئ و هي :

**1- مبدأ الفصل بين السلطات :** بعد التغييرات التي حدثت في مفهوم الحكم و القيادة أصبح الشعور أكثر مشاركة و تغيرت أنماط القيادات السياسية في الدول الحديثة ، ظهرت آليات أكثر نجاعة في الحكم و السياسة فتبين احتكار السلطة و مركزيتها إلى يد الحاكم من أهم العوامل المؤدية للدكتاتورية و جاء مبدأ الفصل بين السلطات و يعتبر مونتسكو أول من وضع هذه الصياغة و اعتبر أن كل سلطة يجب أن تقابلها سلطة مقابلة لأن الانفراد بالسلطة يؤدي إلى الإستبداد فالدول الحديثة ذات النظام الديمقراطي تتضمن 3 سلطات منفصلة و هي :

**1- السلطة التنفيذية :** تتكون من جميع الموظفين من أصغر إلى الرئيس في الهيئات المحلية و المؤسسات و الخاضع لتنفيد القوانين و القرارات

**2- السلطة التشريعية** : و تتضمن أعضاء المجلس التشريعي و البرلماني الذين يختارون من طرف الشعب بواسطة الانتخابات الحرة

**3 - السلطة القضائية** : و تتمثل في القضاء و أعضاء النيابة و معاونيهم و تقوم بتفسير القوانين .

**2- مبدأ إستقلالية القضاء :** فمن خلال العدل نستطيع ضمان استقرار النظام و بالتالي التنمية و الازدهار لكن قد تكون محتكرة من طرف أصحاب القوة و المال و النفوذ لهذا لا بد أن تتمتع بالاستقلالية وحرية التصرف و القرار بعيدا عن أي تدخل أو تأثير من أطراف أخرى

ان استقلال القضاء هو أن يخضع القاضي في إصدار أحكامه لأي سلطة أخرى غير سلطة القانون و أن تكون جميع الإجراءات المتخذة قبل اصدار الحكم من دلائل و شهادات .

**ج - مبدأ الإستقلالية بين وسائل الإعلام** : و هو نقل و تزويد المواطنين بالمعلومات و الأخبار و غيرها حتى يكونوا على اطلاع على ما يجري حولهم من حوادث و مواقف و أن يتصرفوا بطريقة صحيحة .

**د- الشفافية :** أن يتجنب المسؤول العام للعمل في كتف السرية و الغموض و الضبابية خلف الأبواب المغلقة سواء اتجاه الموظفين أو اتجاه المتعاملين مع ادارته من خلال عدة آليات كالاعلان عن البرامج و الأهداف و الوسائل و الاجراءات و الميزانية و المصاريف و الموارد المستخدمة .

و لتجسيد المعايير الموجودة عالميا تأسست منظمة الشفافية الدولية سنة 1993 داعية إلى تشديد التعامل مع الفساد و الفاسدين و عدم التسامح معهم إلى جانب التوعية بآثار الفساد و منذ 1998 أصدرت المنظمة تقريرا سنويا تحت عنوان مؤشر مدركات القساد تقيس مستوى إدراك الفساد في القطاع العام

**ن ـ آلية المراقبة و الرقابة** : هي متابعة التأكد من مدى سير و تنفيد الأعمال و البرامج طبقا لما خطط له وفقا للقوانين و التعليمات و القرارات الموضوعية مسبقا و الهدف هو كشف الأخطاء و الانحرافات و التبليغ عنها للهيئات المعنية لاتخاد التدابير الضرورية لتصحيحها و محاسبة مرتكبيها

**و ـ المشاركة المجتمعية** : المشاركة الشعبية في عملية إدارة شؤون الدولة و قضايا المجتمع و اسهام فئات الشعب المختلفة في ابداء الرأي و طرح الأفكار .

**الخلاصة :**

إن الحكم الراشد يساهم في القضاء على مظاهر الفساد و يساهم في التقليل من آثاره فهو محوري للخروج من أزمة التخلف في العالم النامي حيث له مبادء و قواعد علمية و ادارية هامة.

المراجع :

علوان عبد الكريم (1999)، النظم السياسية و القانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر و التوزيع .

عيورن سورنس ترجمة عفاف البطاينة ، (2015) الديمقراطية و التحول الديمقراطي ،الطبعة الأولى ، المركزالعربي للأبحاث و الدراسات السياسية .

مدحت محمد أبو النصر ، (2015)، الحوكمة الرشيدة و إدارة المؤسسات عالية الجودة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب و النشر .

مصطفى عطية جمعة، (2020)، الحكم الراشد رؤية إسلامية حضارية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الشمس للنشر و الإعلام .